Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

ورقة بيانات متكاملة بشأن الإجراءات الوقائية

التمويل الإضافي

رقم التقرير: ISDSA1037

تاريخ إعداد/ تحديث ورقة البيانات المتكاملة حول الإجراءات الوقائية: 22 أيلول/ سبتمبر 2014

I. **معلومات أساسية**

1. **بيانات أساسية حول المشروع**

البلد:	الضفة الغربية وقطاع غزة	**معرّف المشروع:**	P152411
		معرّف المشروع الأصلي (المشروع الأم):	P116199
اسم المشروع:	برنامج الاستجابة الطارئة في غزة لإعادة تأهيل شبكات الكهرباء (منحة التمويل الإضافي) (P152411)		
اسم المشروع الأم:	قطاع غزة – مشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة (P116199)		
رئيس فريق العمل:	سايمون جيه. ستولب		
التاريخ المتوقع لموافقة مجلس الإدارة:	30 تشرين أول/ أكتوبر 2014		
الوحدة الإدارية:	GEEDR		
القطاع/ القطاعات:	نقل وتوزيع الكهرباء (100%)		
الموضوع/ المواضيع:	خدمات البنية التحتية لتنمية القطاع الخاص (50%) وقطاع البينة التحتية وتقديم الخدمات على مستوى المدن (50%)		
هل تجري معالجة هذا المشروع في إطار وثيقة السياسات التشغيلية OP 8.50 (الإنعاش الطارئ) أم في إطار وثيقة السياسات التشغيلية OP 8.00 (الاستجابة السريعة للأزمات والحالات الطارئة)؟	لا		
البيانات المتعلقة بتمويل المشروع (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)			
التكلفة الإجمالية للمشروع:	15.00	إجمالي قيمة التمويل المتاح من	0.00

		البنك الدولي:	
الفجوة التمويلية:	0.00		
مصدر التمويل			**قيمة التمويل:**
الجهة المقترضة			0.00
تمويل خاص:			15.00
المجموع:			15.00
فئة التقييم البيئي:	الفئة "ب" – تقييم جزئي		
هل هذا مشروع مكرر؟	لا		
هل هذا مشروع منقول؟	لا		

2. **الهدف التنموي/ الأهداف التنموية للمشروع**

A. الأهداف التنموية للمشروع الأصلي – المشروع الأم

يتمثل هدف هذا المشروع في إعادة تأهيل وتوسيع سشبكات الكهرباء في قطاع غزة من أجل تحسين موثوقيتها وأدائها.

B. **الأهداف التنموية للمشروع الحالي – المشروع الأم**

C. **الأهداف التنموية للمشروع المقترح – تمويل إضافي**

سوف يكون الهدف التنموي المنقح لهذا المشروع هو "تحسين الممارسات التي تتبعها الجهة المتلقية للمنحة في مجال الإدارة البلدية وذلك من أجل زيادة مستوى شفافية البلديات وتحسين عملية تقديم الخدمات، وكذلك استعادة الخدمات البلدية ذات الأولوية والتي تعطلت في أعقاب الصراع الذي شهده قطاع غزة".

3. وصف المشروع

لقد ألحقت الأعمال العدائية التي دارت بين إسرائيل وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة ما بين تموز/ يوليو إلى آب/ أغسطس 2014 أضراراً بالغة بنظام الطاقة في قطاع غزة، والذي تمتلكه وتشغله شركة توزيع كهرباء محافظات غزة:

أ. طالت الأضرار خطوط نقل التيار الكهربائي ذات الجهد المتوسط والتي يتم من خلالها استيراد الكهرباء من مصر وإسرائيل، الأمر الذي أفضى إلى الحد من المستويات الأساسية لتزويد التيار الكهربائي.

ب. لحقت أضرار بأنظمة معالجة وتخزين الوقود ومحطة التوليد في محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة – والتي تمتلكها وتشغلها جهة تابعة للقطاع الخاص – ووفقاً لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، فإن إصلاح

هذه الأضرار سيستغرق أكثر من عام.

ت. لحقت أضرار بالغة بشبكات توزيع التيار الكهربائي ذات الجهد المتوسط والجهد المنخفض، والمنتشرة في المناطق الحضرية، كما أنها تعرضت في بعض الحالات للتدمير الكامل، الأمر الذي أفضى إلى الحد من إمداد التيار الكهربائي الذي كان أصلاً ضئيلاً إلى المناطق التي لم يطلها الدمار.

ث. لحقت أضرار بمستودع شركة توزيع كهرباء محافظات غزة وبما تحتويه من بضائع ومعدات تستخدم لأعمال إصلاح أعطال الشبكة وصيانتها إذ تم تدميرها تدميراً كاملاً، الأمر الذي أفضى إلى الحد من أعمال الإصلاح الطارئة قصيرة الأمد لشبكة الكهرباء.

سوف تتيح منحة التمويل الإضافي هذه لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة تلبية جزء من احتياجاتها العاجلة في مجال إعادة إعمار وتأهيل شبكة توزيع الكهرباء في غزة، الأمر الذي يتيح لها بالتالي تحقيق كل مما يلي:

أ. زيادة مستوى الموثوقية ومستوى تزويد التيار الكهربائي لسكان غزة البالغ عددهم نحو 1.8 مليون نسمة والذين يصلهم التيار الكهربائي في الوقت الراهن لمدة ست ساعات يومياً فقط في المناطق التي ظلت فيها البنية التحتية لشبكات التوزيع سليمة، في حين لا يصل التيار الكهربائي أبداً إلى السكان القاطنين في كافة المناطق التي تعرضت فيها البنية التحتية لشبكات توزيع الكهرباء للأضرار؛

ب. إعادة ربط ما يقرب من 190,000 شخص، ونحو 97 محطة من محطات ضخ المياه، و 9 مستشفيات/ عيادات و 950 منشأة تجارية ممن أضحوا حالياً غير مربوطين بشبكات تزويد التيار الكهربائي؛

ت. زيادة الموثوقية ومستوى تزويد التيار الكهربائي للجهات الأخرى التي تعتمد في تقديم خدماتها الإنسانية الأساسية على إمدادات التيار الكهربائي، بما في ذلك المستشفيات، ومحطات تزويد مياه الشرب ومحطات ومعالجة مياه الصرف الصحي، والتي ستحصل على خدمات أفضل في إطار هذه المنحة؛

ث. تزويد شركة توزيع كهرباء محافظات غزة بالبضائع والمواد اللازمة على وجه السرعة والتي فقدتها من جراء تدمير مستودع الشركة، الأمر الذي سيتيح لها تنفيذ أعمال الإصلاح الطارئة للأعطال وتعزيز النظام.

وسيتم من خلال منحة التمويل الإضافي توفير وتركيب البنية التحتية لتوزيع التيار الكهربائي مع تمويل ما يرتبط بها من تكاليف التنفيذ وذلك من أجل: (أ) إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة في قطاع الكهرباء واستعادة خدمات الكهرباء الأساسية؛ (ب) تعزيز الشبكات القائمة وتحسين إمدادات التيار الكهربائي في المناطق التي تنطوي فيها حركة السكان على حمل زائد؛ (ج) إعادة تأسيس وتحسين عمليات تحصيل إيرادات الكهرباء؛ وأيضاً (د) استعادة وتعزيز قدرات سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة لتقديم خدمات الكهرباء.

كما سيتم في إطار منحة التمويل الإضافي تمويل مشاريع تهدف إلى إعادة إعمار 121 كم من خطوط شبكة توزيع التيار الكهربائي ذات الجهد المتوسط، و301 كم من خطوط الجهد المنخفض عبر 5 محافظات في قطاع غزة. كما سيتم من خلال هذا التمويل الإضافي أيضاً دعم التكاليف التشغيلية لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة والمترتبة على تنفيذ المشاريع آنفة

الذكر.

ومن أجل معالجة احتياجات إعادة الإعمار الفورية على نحو أفضل، فإنه سيتم تعديل الأنشطة الممولة في إطار المشروع الأصلي إذ سيتم إلغاء تمويل أنشطة توريد نظام معلومات للإدارة المالية وأجهزة كمبيوتر متنقلة لنظام الفواتير، وستجري إعادة توجيه المبالغ التمويلية نحو شراء 25,000 عداداً إضافياً من عدادات الدفع المسبق وأجهزة المراقبة، وذلك للمساعدة في إعادة تأسيس تدفقات الإيرادات.

4. **موقع المشروع والخصائص المادية البارزة المرتبطة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معروفة)**

كافة بلديات قطاع غزة والبالغ عددها 25 بلدية.

5. **الخبراء المختصون في مجال الضمانات البيئية والاجتماعية الذين يشملهم الفريق**

هناء صلاح (GSURR)

زياد أبو حسنين (GENDR)

6. **السياسات الوقائية**	**هل يحفزّها المشروع؟**	**التفسير (اختياري)**
التقييم البيئي OP/BP 4.01	**نعم**	يتم تصنيف هذا المشروع في فئة التصنيف البيئي "ب". وينطوي هذا المشروع على تنفيذ أعمال إعادة تأهيل شبكات توزيع التيار الكهربائي ذات الجهد المتوسط والمنخفض. ومن المتوقع نشوء آثار بيئية سلبية طفيفة خلال مرحلة الإنشاء والتي يجري فعلاً العمل على التخفيف منها عن طريق التنفيذ السليم لخطط الإدارة البيئية. وإلى جانب العمل على إعداد خطط محددة للإدارة البيئية، فقد جرى في العام 2011 إعداد وثيقة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة، إذ يتم فرز كافة المشاريع الفرعية بالاستناد إلى هذا الإطار من أجل تحديد المخاطر الاجتماعية والبيئية. وقد جرى التشاور بشأن وثيقة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية كما جرى الإفصاح عنها علناً، على المستوى المحلي وأيضاً من خلال مكتبة دار المعلومات التابعة للبنك الدولي باللغتين العربية والإنجليزية. وقد أكد البنك الدولي خلال مرحلة إعداد المشروع على

		أن هذه السياسة هي الوحيدة التي سيحفزها هذا المشروع كنتيجة لتنفيذ أنشطة المشروع.
الموائل الطبيعية OP/BP 4.04	لا	
الغابات OP/BP 4.36	لا	
إدارة الآفات OP/BP 4.09	لا	
الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11	لا	
الشعوب الأصلية OP/BP 4.10	لا	
أنشطة إعادة التوطين القسرية OP/BP 4.12	لا	لا تسري سياسة البنك الدولي بشان حيازة الأراضي وإعادة التوطين (OP 4.12) على هذا المشروع نظراً لأنه يجري تنفيذ الأعمال التي ينطوي عليها هذا المشروع في أراض عامة لا تمس الأراضي الخاصة أو سبل العيش (إما بصفة دائمة أو مؤقتة). وخلال بعثة سبتمبر/ أيلول 2014، فقد أكدت وحدة إدارة المشروع بأنه لن يتم تنفيذ الأعمال التي تنطوي على أنشطة إعادة التأهيل كجزء من منحة التمويل الإضافي لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة في المواقع التي يتواجد فيها أشخاص نازحون محلياً. وسيتم استثناء أي مشاريع تنطوي على تنفيذ أنشطة إعادة تأهيل أو إعادة إعمار يحتمل أن تتم في مواقع يتواجد فيها أشخاص نازحون محلياً.
سلامة السدود OP/BP 4.37	لا	
المشاريع المنفذة على الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50	لا	
المشاريع المنفذة في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60	لا	

II. القضايا الرئيسية المترتبة بالسياسات الوقائية وكيفية إدارتها

A. *ملخص لأبرز قضايا الإجراءات الوقائية*

1. **يتم في هذا القسم إدراج وصف لكافة قضايا الإجراءات الوقائية والآثار المرتبطة بالمشروع المقترح. يتم تحديد ووصف كافة الآثار السلبية و/أو الآثار التي لا يمكن عكسها والتي من المحتمل نشوئها على نطاق واسع:**

من المتوقع أن تنشأ عن تنفيذ أنشطة المشروع آثار بيئية واجتماعية إيجابية كبيرة يستفيد منها كافة سكان قطاع غزة وذلك من خلال إعادة إعمار وتأهيل جزء من البنية التحتية لشبكات الكهرباء التي تضررت من جراء الأعمال العدائية التي شهدتها 5 محافظات في قطاع غزة خلال الفترة الواقعة بين تموز/ يوليو إلى آب/ أغسطس 2014. وستتيح أنشطة إعادة الإعمار هذه استعادة إمدادات الكهرباء للمنازل وللبنية التحتية الاجتماعية، من قبيل مرافق مياه الشرب والصرف الصحي، والمستشفيات والمدارس. إن نطاق الأعمال والأنشطة التي يُعتزم تنفيذها من خلال المشاريع الفرعية الممولة في إطار منحة التمويل الإضافي هذه هي مماثلة في طبيعتها ونطاقها للأنشطة التي جرى تنفيذها في إطار المشروع الأصلي (مشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة)، كما أنه سيتم تصنيف منحة التمويل الإضافي لمشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة في نفس فئة التصنيف البيئي لهذا المشروع، ألا وهي فئة التصنيف البيئي "ب". وتحفز الأنشطة الممولة في إطار المشروع الأصلي (مشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة) ومنحة التمويل الإضافي المقترحة وثيقة السياسات التشغيلية OP 4.01 فحسب، ولن يكون من المتوقع أن تفضي أي أنشطة ممولة في إطار منحة التمويل الإضافي إلى تحفيز أياً من سياسات البنك الدولي الأخرى الخاصة بالإجراءات الوقائية.

من المتوقع نشوء آثار بيئية سلبية طفيفة من جراء تنفيذ أنشطة المشاريع الفرعية المخططة في إطار منحة التمويل الإضافي، وهذه الآثار هي على سبيل المثال، الغبار، والضوضاء، والإخلال بحركة السير والخدمات. ويسهل العمل على التخفيف من هذه الآثار والحد منها كما أنه تجري معالجتها على نحو كافٍ في خطة الإدارة البيئية الوادرة في وثيقة الضمانات (إطار الإدارة البيئية والاجتماعية) للمشروع الأصلي، والتي جرى إعدادها، والتشاور بشأنها والإفصاح عنها علناً في العام 2011. وتتضمن أنشطة المشروع شراء وتركيب محولات جديدة، وأيضاً، على الأرجح، التخلص من المحولات القديمة المتضررة. وفي الحالات التي تنطوي فيها الأنشطة المنفذة على التخلص من أي محولات تحتوي على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، فسوف تتولى سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية والجهة المستفيدة من المنحة (شركة توزيع كهرباء محافظات غزة) تنفيذ عملية التخلص منها بصورة آمنة وسليمة وفقاً لسياسة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بشأن إدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والمرفقة لوثيقة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الأصلي.

يجري العمل حالياً على تنفيذ أعمال التخلص من أنقاض البناء في العديد من الأماكن في قطاع غزة، حيث تتولى الوكالات التابعة للأمم المتحدة توجيه هذه العملية إلى حد كبير. وعلى الرغم من أنه يتوقع أن تتم إعادة تدوير جزء كبير من مخلفات البناء لإعادة استخدامها في إنشاء المباني السكنية والطرق، إلا أنه سيتم أيضاً استخدام مواد بناء جديدة لتنفيذ أنشطة الأعمال المدنية المقترحة في إطار هذا المشروع. وعلى نحو مماثل، تتولى دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام فضلاً عن عدد آخر من الوكالات الإنسانية الأخرى مسؤولية التخلص الآمن من الذخائر غير المنفجرة وغيرها من المواد المتفجرة. وسيُشترط تقديم توثيق خطي يثبت استكمال عملية التطهير من الألغام والذخائر غير المنفجرة كجزء من عمليات فرز المشاريع الفرعية قبل الشروع في تنفيذ الأعمال المدنية، كما سيتم تعديل ذلك في الأقسام ذات الصلة من وثيقة دليل العمليات.

أشارت نتائج التقييم الذي جرى تنفيذه خلال مرحلة الإعداد للمشروع إلى أنه لن يكون من شأن الأنشطة المرتبطة بهذا المشروع تحفيز سياسة البنك الدولي OP 4.12 بشأن الإجراءات الوقائية. كما تشير دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

المنفذة من قبل شركة توزيع كهرباء محافظات غزة إلى أن عملية بناء الشبكات الجديدة لا تتطلب حيازة الأراضي. وسيتم تنفيذ أعمال تركيب أعمدة الكهرباء وتمديد الكوابل تحت الأرض في الأراضي المخصصة من قبل البلديات التي تعنى بالخدمات العامة بما في ذلك شبكات الكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نفذ الفريق زيارات ميدانية إلى حوالي 10 بالمائة من العدد الإجمالي لمواقع المشروع. واستناداً إلى النتائج التي خلص إليها هذا التقييم، والتأكيد الكلامي من جانب شركة توزيع كهرباء محافظات غزة وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، فقد خلص الفريق إلى أنه لن يتم تحفيز سياسة البنك الدولي OP 4.12 المتعلقة بالإجراءات الوقائية. ولمزيد من التأكيد على ذلك، فقد طُلب من سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية تقديم وثيقة خطية تؤكد أنه سيجري تنفيذ جميع الأعمال، حتى في الحالات التي يتم فيها إحداث تغييرات على التصميم، على أراض عامة وأنه لن ينشأ عن هذه الأعمال أي من حالات إعادة التوطين أو فقدان المأوى، أو فقدان الأصول أو سبل الوصول إليها، أو فقدان مصادر الدخل أو سبل المعيشة.

ومن خلال البعثة المنفذة في أيلول/ سبتمبر 2014، فقد أكدت وحدة إدارة المشروع على أن الأعمال التي تنطوي على تنفيذ أنشطة إعادة التأهيل كجزء من منحة التمويل الإضافي لمشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة لن تتم في المواقع التي يتواجد فيها أشخاص نازحون داخلياً. كما أنه سيتم استثناء كافة أنشطة إعادة التأهيل/ إعادة الإعمار التي من المحتمل أن يتم تنفيذها في مواقع يتواجد فيها أشخاص نازحون داخلياً. وقد جرى عقد مشاورات رسمية في كل محافظة من المحافظات الخمس في غزة. وسيتم إرسال المعلومات بشأن مشروع التمويل الإضافي إلى السكان المستفيدين من خلال العملية التالية: مواصلة العمل على إتاحة الوثائق الاجتماعية والبيئية محلياً باللغة المحلية (العربية) وفي مواقع يسهل الوصول إليها.

2. **يتم في هذا القسم إدراج وصف لأية آثار محتملة مباشرة و/أو طويلة الأمد قد تنشأ من جراء تنفيذ الأنشطة المستقبلية المتوقعة في منطقة المشروع:**

لا ينطبق

3. **يتم في هذا القسم إدراج وصف لأية بدائل للمشروع (إذا كانت ذي صلة) جرى النظر فيها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.**

لا ينطبق

4. **يتم في هذا القسم إدارج وصف للتدابير التي اتخذتها الجهة المقترضة لمعالجة القضايا المتعلقة بالسياسات الوقائية. يرجى تقديم تقييم يتناول قدرات الجهة المقترضة في مجال تخطيط وتنفيذ التدابير الموصوفة.**

لقد كان العمل يتقدم بصورة مرضية في تنفيذ مشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة، والمنفذ من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة. وقد أظهرت كلتا الجهتان قدرات جيدة في مجال إدارة المخاطر البيئية وتنفيذ خطة الإدارة البيئية بنجاح. كما أنه قد تم تصنيف أداء هاتين الجهتين فيما يخص الامتثال مع الإجراءات الوقائية لمشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة بوصفه أداءً مرضياً طوال مدة المشروع.

وكما هو الحال بالنسبة لمشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة، المشروع الأصلي، فإنه سيتم تنفيذ منحة التمويل

الإضافي هذه من قبل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وذلك من خلال وحدة إدارة المشاريع القائمة، والتي تمتلك سجل أداء ناجح فيما يخص تنفيذ مشاريع أخرى ممولة من البنك الدولي وجهات مانحة أخرى. وتعمل وحدة إدارة المشاريع تحت مظلة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، في حين ستكون شركة توزيع كهرباء محافظات غزة مسؤولة عن الجوانب الفنية لإدارة المشروع. ومن أجل معالجة مسألة عبء العمل المتزايد التي تعاني منها وحدة إدارة المشروع في غزة، فستعمل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية على تعزيز قدراتها الداخلية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية عن طريق تعيين خبراء مختصين في المجال البيئي والاجتماعي للإشراف على عملية فرز المشاريع الفرعية، وتنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية، ورصد مدى امتثال شركة توزيع كهرباء محافظات غزة بالإضافة إلى رفع التقارير حول الإجراءات الوقائية إلى البنك الدولي على أساس منتظم. وقد جرى، في إطار مشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة، استحداث آلية لتقديم الشكاوى (آلية التظلم والتعويض). وقد عملت شركة توزيع كهرباء محافظات غزة على تعيين طاقم توكل إليه مهمة توثيق الشكاوى والرد عليها مع ضمان توعية المجتمع، من خلال المشاورات وحملة التوعية العامة لهذا المشروع، بشأن أماكن تقديم هذه الشكاوى. ومع ذلك، فإنه يتم الرد على معظم الشكاوى رداً لفظياً دون أن يجري توثيق تلك الردود. وستعمل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مع شركة توزيع كهرباء محافظات غزة لضمان سهولة وصول السكان إلى آلية التظلم والتعويض والتأكد من توثيق كافة الشكاوى كجزء من متطلبات منحة التمويل الإضافي.
5. **يتم في هذا القسم تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووصف الآليات المتبعة للتشاور بشأن السياسات الوقائية والإفصاح عنها، مع التأكيد على الأشخاص المتضررين المحتملين.**
يشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين في مشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة (المشروع الأصلي) وفي منحة التمويل الإضافي هذه، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، وهي الجهة المنفذة من خلال وحدة إدارة المشاريع التابعة لها. وتمتلك وحدة إدارة المشاريع سجل أداء يثبت نجاحها في تنفيذ مشاريع أخرى جرى تمويلها من البنك الدولي وجهات مانحة أخرى. وتعمل وحدة إدارة المشروع تحت مظلة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، التي ستكون مسؤولة عن إدارة الشؤون الإدارية والائتمانية لأنشطة المشروع، في حين ستكون شركة توزيع كهرباء محافظات غزة مسؤولة عن الجوانب الفنية لإدارة المشروع وكذلك التنفيذ المادي لأنشطة المشروع المقترحة. وخلال مرحلة الإعداد لمشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة، فقد جرى إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، كما جرى التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن هذه الوثيقة بالإضافة إلى الإفصاح العلني عنها محلياً وأيضاً على الموقع الإلكتروني لسلطة الطاقة الفلسطينية وفي مكتبة دار المعلومات التابعة للبنك الدولي. وقد أظهرت شركة توزيع كهرباء محافظات غزة امتلاكها القدر الكافي من القدرات التي تمكنها من عقد المشاورات مع المجتمعات المحلية كما أنها كانت متجاوبة مع احتياجات وأولويات المجتمع المحلي.

B. ***متطلبات الإفصاح***

خطة التقييم/ التدقيق البيئي/ الإدارة البيئية/ غير ذلك	
تاريخ الاستلام من جانب البنك الدولي	28 تشرين ثاني/ نوفمبر

	2011
تاريخ التقديم إلى مكتبة دار المعلومات التابعة للبنك الدولي	29 تشرين ثاني/ نوفمبر 2011
بالنسبة لمشاريع الفئة "أ"، تاريخ توزيع الملخص التنفيذي لدراسة التقييم البيئي على المديرين التنفيذيين	
الإفصاح "داخل البلد"	
الضفة الغربية وغزة	28 تشرين ثاني/ نوفمبر 2011
تعليقات:	
إذا كان هذا المشروع يحفز سياسات إدارة الآفات و/ أو الموارد الثقافية المادية، فإنه ينبغي معالجة القضايا ذات الصلة والإفصاح عنها كجزء من التقييم البيئي/ التدقيق/ او خطة الإدارة البيئية.	
في حال كان الإفصاح داخل البلد عن أي من الوثائق الواردة أعلاه أمراً غير متوقع، يرجي شرح السبب:	

C. ***مؤشرات رصد الامتثال على مستوى الشركات***

OP/BP/GP 4.01– التقييم البيئي								
هل يتطلب المشروع تطوير تقرير قائم بحد ذاته للتقييم البيئي (بما في ذلك خطة منفصلة للإدارة البيئية)؟	نعم	[X]	لا	[ ]	لا يسري	[ ]		
إذا كان الرد بنعم، فهل عملت وحدة البيئة الإقليمية أو مدير الممارسات على مراجعة تقرير التقييم البيئي والموافقة عليه؟	نعم	[X]	لا	[ ]	لا يسري	[ ]		
هل يحري إدراج التكلفة والمسؤولياتالمتعلقة بخطة الإدارة البيئية في الائتمان/ القرض؟	نعم	[X]	لا	[ ]	لا يسري	[ ]		

سياسة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات

هل جرى إرسال وثائق السياسات الوقائية ذات الصلة إلى مكتبة دار المعلومات التابعة للبنك الدولي؟	نعم [X] لا [ ] لا يسري [ ]	
هل جرى الإفصاح عن الوثائق ذات الصلة داخل البلد وفي مكان عام وهل جرى تقديمها في شكل ولغة يسهل فهمها وهل تعتبر هذه الوثائق متاحة للوصول إليها من قبل المجموعات المتضررة من جراء تنفيذ أنشطة هذا المشروع والمؤسسات الأهلية المحلية؟	نعم [X] لا [ ] هل [ ]	
الجماعات المتضررة من المشروع والمنظمات الأهلية المحلية؟		
كافة السياسات الوقائية		
هل جرى إعداد تقويم وميزانية مرضيين وهل تم تحديد المسؤوليات المؤسسية بوضوح لتنفيذ التدابير المرتبطة بالسياسات الوقائية؟	نعم [X] لا [ ] لا يسري [ ]	
هل جرى إدراج التكاليف المرتبطة بتدابير السياسات الوقائية ضمن تكلفة المشروع؟	نعم [X] لا [ ] لا يسري [ ]	
هل تيضمن نظام الرصد والتقييم لهذا المشروع رصد الآثار الوقائية والتدابير المتصلة بالسياسات الوقائية؟	نعم [X] لا [ ] لا يسري [ ]	
هل جرى التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات التنفيذ المرضية مع الجهة المقترضة وهل جرى عكس ذلك على نحو كاف في وثائق المشروع القانونية؟	نعم [X] لا [ ] لا يسري [ ]	

III. الموافقات

قائد فريق العمل	الاسم: سايمون جيه. ستولب	
موافق عليه من قبل:		
مستشار الضمانات الإقليمي:	الاسم: نينا تشي (RSA)	التاريخ: 22 أيلول/ سبتمبر
مدير الممارات/ المدير:	الاسم: نينا بات (PMGR)	التاريخ: 22 أيلول/ سبتمبر